الألفاظ الموضوعة والمأخوذة عند الإمام الماوردي ت (٤٥٠هـ) في كتابه الحاوي الكبير

م.م شهد ياسر ذاكر الداموك[١] م.م ساره ياسر ذاكر الداموك[٢]

[١] ديوان الوقف السني، دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية، ثانوية ام الحسنين، الرمادي، العراق.

[٢] المديرية العامة لتربية الكرخ الأولى، مدرسة الرشيد الابتدائية، بغداد، العراق.

الملخص:

محتوى النص اللغوي فيه عمومية المعنى، والتي تمتد الى الوقوف على دقائقه وحل شفرته، وتحقق ذلك في كتاب فقهي عبر ما طرحه الإمام الماوردي من مسائل في الألفاظ الموضوعة والمأخوذة في كتابه الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، بينت بها الالفاظ الموضوعة من الحروف والأسماء، والمأخوذة بصورة الاشتقاق من الأسماء المفردة ومراجعتها بإحالة المسألة الى كتب اللغة والنحو العربي والوقوف على تفاصيلها الدقيقة .

الكلمات المفتاحية: (الماوردي، الحاوي الكبير، الأسماء الموضوعة، الأسماء المأخوذة).

Phrases that are placed and taken According to Imam Al-Mawardi (d. 450 AH) in his book Al-Hawi

Assistant Lecturer. Shahad Yasser Zakir

Assistant Lecturer.Sarah Yasser Zakir Al-Damouk2

١ Sunni Endowment Office, Department of Religious Education and Islamic Studies, Umm Al-Hussein High School, Ramadi, Iraq.

2 General Directorate of First Karkh Education, Al-Rashid Primary School, Baghdad, Iraq.

Abstract:

The content of the linguistic text has the generality of meaning, which extends to identifying its details and deciphering it, and this was achieved in a jurisprudential book through the issues raised by Imam Al-Mawardi regarding the applied and taken words in his book Al-Hawi Al-Kabir in the jurisprudence of Imam Al-Shafi'i, in which he explained the fabricated

words of letters and names, and the taken ones. In the form of derivation of singular nouns and reviewing them by referring the issue to Arabic language and grammar books and examining its precise details.

Keywords: (Al-Mawardi, Al-Hawi Al-Kabir, placed nouns, taken nouns).

المقدمة:

قد سعى علماء الشريعة الإسلامية ببيان اللفظ العربي في استعماله السياقي، وذلك في التأليف القرآني والفقهي والأصولي مما تحتاج إليه نصوصهم من فك العبارات والاعتماد على اللفظ ومعناه اللغوي ، وقد ظهر جليًا تضمن تلك المؤلفات العديد من المسائل اللغوية والنحوية والبلاغية مما يحتاج إليه المؤلف في هذه العلوم التي تمس حياة الإنسان بصورة مباشرة .

وكان من ضمن هؤلاء العلماء الإمام الماوردي صاحب المصنفات الفقيهة المعروفة والكثيرة والتي انمازت بكثرة المسائل اللغوية المتنوعة فيها ، وتحتاج الى التمحيص والدراسة ، فدعاني ذلك الى تناول كتابه الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي تحت العنوان الذي تضمنته واجهة البحث .

ولا يخفى على أحد أن دراسة الجانب اللغوي في كتاب فقهي فيها من الصعوبة بمكان تفسير اللفظ وطريقة النقل والتثبت الفعلي من الاستعمال الدقيق للفظ أو النص ، والتأكد من المسألة التي يُراد دراستها ، ومن ثم مطابقة ذلك مع آراء علماء العربية من النحويين واللغويين في المسألة ذاتها بصورة تحقيقها.

وتمحورت خطة البحث في الموضوع والمأخوذ من اللفظ في الحاوي الكبير بتمهيد عن حياة الماوردي ، مضافًا لصورة اللفظ بين الوضع والأخذ ، ثم تحدثت في المبحث الأول عن الموضوع في الحرف والظرف ، والمبحث الثاني اشتمل على الموضوع والمأخوذ في اللفظ الموضوع لمعنى ، ومن ثم ختمت البحث بخلاصة اشتملت على نتائج البحث وقائمة بالمصادر والمراجع .

وهذه محصلة دراستي التي سعيت فيها الى التثبت والاجادة في النقل عن الإمام الماوردي ، راجية من الله التوفيق والسداد ، وأن يحقق الفائدة المنشودة منه .

التمهيد:

المطلب الأول

ترجمة الإمام الماوردي

- **اسمه :**

هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي.

[١] وكان حافظاً للمذهب وله فيه كتاب " الحاوي الكبير " الذي لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحّر والمعرفة التامة بالمذهب. وفوّض إليه القضاء ببلدان كثيرة، واستوطن بغداد في درب الزّعفراني وروى عنه الخطيب أبو بكر صاحب " تاريخ بغداد " وقال: كان ثقة.

وله من التصانيف غير " الحاوي " " تفسير القرآن الكريم " و " النكت والعيون " و " أدب الدين والدنيا " و " الأحكام السلطانية " و " قانون الوزارة " و " سياسة الملك " و " الإقناع " في المذهب، وهو مختصر، وغير ذلك، وصنف في أصول الفقه والأدب وانتفع الناس به [٢] .

وذكر عنه :" أنه لم يظهر شيئاً من تصانيفه في حياته، وإنما جمع كلها في موضع، فلما دنت وفاته قال لشخص يثق إليه: الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي، وإنما لم أظهرها لأني لم أجد نية خالصة لله تعالى لم يشبها كدر، فإن عاينت الموت ووقعت في النزع فاجعل يدك في يدي، فإن قبضت عليها وعصرتها فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها، فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة ، ليلاً، وإن بسطت يدي ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قبلت وأني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية الخالصة. قال ذلك الشخص: فلما قارب الموت وضعت يدي في يده فبسطها ولم يقبض على يدي، فعلمت أنها علامة القبول، فأظهرت كتبه بعده" [٣] .

وكان من أشهر شيوخه الذين تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي القَاسِمِ الصَّيْمَرِيّ بِالبَصْرَةِ وَارْتَحَلَ إِلَى الشَّيْخ أَبِي حَامِدٍ الإِسفرَاييِنِي وَدرس بِالبَصْرَةِ وَبغدَاد ، وقد أخذ على عاتق ملازمة دروس العلم وتتبع الرواية الصحيحة

أينما ما وجدت ، وقد حَدَّثَ عَنِ: الحَسَنِ بنِ عَلِيّ الجَبَلِي صَاحِب أَبِي خَلِيْفَةَ الجُمَحِيّ. وَعَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَدِيّ المِنْقَرِيّ وَمُحَمَّدِ بنِ مُعَلَّى وَجَعْفَر بن مُحَمَّدِ بنِ الفَضْل[٤] .

وورد أنه تلقب (بأقضى القضاة) وَلما تلقب بأقضى الْقُضَاة أنكر الصَّيْمَرِيّ والطبري أَبُو الطّيب وَغَيرهمَا ذَلِك هَذَا بعد أَن كتبُوا خطوطهم لجلال الدولة بن بهاء الدولة بن عضد الدولة بِجَوَاز أَن يتسمى بِملك الْمُلُوك الْأَعْظَم فَلم يلْتَفت إِلَيْهِم وتلقب بأقضى الْقُضَاة [٥] .

وقد اتهمه بعضهم بالاعتزال وقيل : "صدوق في نفسه لكنه معتزلي" [٦] . وذلك لموافقته المعتزلة في بعض مسائل التفسير ؛ ولكن لم يُنقص ذلك من قدره ومنزلته بين أهل العلم من علماء عصره ومن جاء من بعدهم ، وقد أنكر بعض العلماء عنه ذلك ، قال السبكي ت (٧٧١هـ) :" والصحيح أنه ليس معتزلياً ، ولكنه يقول بالقدر، وهي البلية التي غلبت على أهل البصرة"[٧] .

كما أتهم بأن له اختيارات غريبة وآراء مخالفة لباقي العلماء في التفسير، والأصول ، والفروع ، وعلوم الحديث [٨] . مات في ربيعٍ الأَولِ سنةَ خمسِيْن وأربع مائَة في بغداد ، وَقَدْ بلغ من العمر ستًا وثمانين سَنَةً (رحمه الله تعالى) .

المطلب الثاني

اللفظ ما بين الوضع والأخذ

نحن أمام مصطلحين كل واحد منهما ركيزة مهمة من دراستنا ، بحيث يتعلق الأول بعلم (الوضع) ، والآخر بالأخذ أي أن الألفاظ أما موضوعة لأصل المعنى ، أو مأخوذة من آخر لمعنى مقصود وهذه آخر مرحلة من مراحل النمو اللغوي. فالوضع وإن لم يكن مرحلة فطرية، فإنها تقوم على أساس فطري، ذلك هو حاجة الإنسان الملحة، إلى الاحتكاك ببيئته، والقبض على ناصيتها، ومسايرة اللغة التي يستخدمها لتفكيره وعقله، ومشاهداته التي يتسع نطاقها على مرّ الأيام، وكثرة التجارب، وتشعب دروب الحياة ، وابتكرت الأسماء الدالة على المسميات ومعانيها . ولا تزال اللغة تنمو باطراد،

ولا يزال عدد مفرداتها يزداد، كلما أوغل الإنسان في التحضر، وازداد نموه الفكري ازديادًا، لا يظهر أنه سيقف عند حد[٩].

ومن هنا نرى أن الوضع في الاصطلاح : " عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أُطلق الأوَّلُ فُهِم منه الثاني" [١٠] . وهذا في اطار الكلمة ومدلولها ويقوم الحديث على الطبيعة العرفية للكلمة من تخصيص كل كلمة بمعنى تدل عليه بحسب الوضع، فلا تكون أوسع منه ولا أضيق في الدلالة [١١].

ومن جانب آخر يقول العلماء بالوضع النحوي واللغوي في العربية والفرق بينهما أن علمَ النحو موضوعُه أمورٌ كلية وموضوعُ علم اللغة أشياء جزئية وقد اشتركا معًا في الوضْع[١٢] ، ولكن الفكرة تقوم أنه لا خلاف أن المفرداتِ موضوعةٌ كوضع لفظ (إنسان) للحيوان الناطق وكوَضْعِ (قام) لحدوث القيام في زمن مخصوص وكَوَضْع (لعلَّ) للترجِّي ونحوها ، بينما الخلاف واقع في المركبات نحو (قام زيد) و (عمرو منطلق) فقيل: ليست موضوعة ولهذا لم يتكلم أهلُ اللغة في المركبات ولا في تأليفها وإنما تكلموا في وَضْع المفردات وما ذاك إلاَّ لأن الأمر فيها مَوْكول إلى المتكلِّم بها ؛ ولأن المركبات النحوية دلالتها على المعنى التركيبي بالعقل لا بالوضع فإنَّ مَنْ عرف مسمَّى (زيد) وعرف مسمَّى (قائم) وسمع (زيد قائم) بإعرابه المخصوص فَهِمَ بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نِسْبَةُ القيام إلى زيد نعم يصح أن يقالَ: إنها موضوعة باعتبار أنها متوقفة على معرفة مفرداتها التي لا تُستفاد إلا من جهة الوَضْع [١٣] ، إذا معرفة أصل الوضع في المفردة يؤدي الى معرفة التركيب بالعقل ؛ لأن التركيب عبارة عن أجزاء في أصل وضعه لمعنى ويفهم بها عقلًا ذلك التركيب عند جمعها . وذكر ابن إياز ت(٦٨١هـ) : يختلف حال المفردات عن حال الجمل في الوضع ولو كان حالُ الجُمَلِ كحال المفرداتِ في الوضع لكان استعمال الجمل وفهم معانيها متوقفا على نقلها عن العرب كما كانت المفردات [١٤] ؛ فإذا الوضع للمفردات ، وأما التركيب يفهم من جمعها معا.

أما الأخذ فهو الاشتقاق نفسه في انتزاع لفظ من آخر ، لأن لو ذهبنا الى المعنى اللغوي للاشتقاق لوجدنا : "أَخْذُ شِقِّ الشَّيْءِ وَهُوَ نِصْفُه، والاشْتِقاقُ: بيانُ الشَّيءِ من المُرْتَجَلِ. والاشْتِقاقُ: الأَخْذُ فِي الكلامِ وَفِي الخُصُومَةِ يَمِيناً وشِمالاً مَعَ تَرْكِ القَصْدِ، وَهُوَ مَجازٌ، قَالَ: وَمِنْه سُمِّيَ أَخْذُ الكَلِمَةِ من الكَلِمَةِ اشتِقاقاً، وَهُوَ على قِسْمَيْنِ: صَغِير، وكبيرٌ" [١٥] .

ولا يبتعد عن ذلك المعنى الاصطلاحي فهو أما بمعنى : "نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة"[١٦] . أو بمعنى : " أَخذ كلمة من أُخْرَى بتغيير مَا ، مَعَ التناسب فِي الْمَعْنى وَقيل: هُوَ رد كلمة إِلَى أُخْرَى لتناسبهما فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى[١٧] .

أو بمعنى : " اقتطاع فرع من أصل يَدُور فِي تصاريفه مَعَ تَرْتِيب الْحُرُوف وَزِيَادَة الْمَعْنى" [١٨] . وهذا كله يدور في فلك الأخذ ، لأن الألفاظ مترابطة وأخذ لفظ من آخر يجسد ثراء اللغة وامكانية التركيب الجديد الذي يدل على المعنى الجديد المقصود من التغايير ، واللغة ذات أصول اشتقاقية بطبيعتها والعلاقات ما بين الألفاظ تقوم في نظامها الصوتي والصرفي والنحوي على علاقات اشتقاقية معنية[١٩] .

المبحث الأول

الموضوع لمعنى

من الحرف والظرف عند الإمام الماوردي

الوضع النحوي واللغوي كما يقع في اللفظ يقع في الأداة في إشارة للإمام الماوردي بصيغة الوضع والاستعمال ، وشكلت صورًا بارزة في كتابه الفقهي ، ومن ذلك ما ورد في الأداة (إنما) ، حيث قال :" قَوْلُهُ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَكَانَ دَلِيلُ خِطَابِهِ أَنْ لَيْسَ لَهُ مَا لَمْ يَنْوِهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ إِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ فِي اللُّغَةِ لِإِثْبَاتِ مَا اتَّصَلَ بِهَا وَنَفْيِ مَا انْفَصَلَ عَنْهَا" [٢٠]. والاثبات فيها قائم على أصل كونها موضوعة على اثبات ما اتصل بها ونفي ما دونه ، وهي عند النحاة من جزئيين : ((إن) و(ما) من حيث : أنه لما كانت كلمة إن لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها ما الزائدة المؤكدة،

ناسب أن تضمن معنى الحصر لأن الحصر ليس إلا تأكيد على تأكيد [٢١] . والأصل فيها أداة للحصر والاثبات ، وتأتي بالفتح والكسر فتقول : (إنما ، وأنما) كما وقع في قوله تعالى :**{قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ}**[٢٢] . ما يوحى الى قصر الإله على الوحدة ؛ لأن الوضع في الحصر من اجتماع إن وهي للإثبات وما وهي للنفي فصرف الإثبات للمذكور والنفي لغيره[٢٣] .

وفي ذات الموضع من حديث للإمام الماوردي عن (ثُمَّ) قال : " لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمُ ثُمَّ دِرْهَمٌ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ لِأَنَّ ثُمَّ مَوْضُوعَةٌ لِعَطْفِ التراخي والله أعلم" [٢٤] . وعند النحاة كمعنى الفاء ، ولكن الفاء للترتيب ، وهي موضوعة للتراخي والمهلة ، وقيل : " أَن التَّرْتِيب على سَبِيل التعقيب وضعُوا لَهُ الْفَاء وعَلى سَبِيل التَّرَاخِي وضعُوا لَهُ ثمَّ " [٢٥] . وذكر ابن الصائغ ت (٧٢٠هـ) : "خُصّت بذلك تراخى معناها كتراخي لفظها. وقد تقع موقع الفاء، كقول الشّاعر [٢٦] :

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ " [٢٧] .

وظاهر الخلاف بين النحاة في أصل وضعها في أن البعض يرى : أنها تفيد الترتيب والتراخي معًا على الأصح بدلالة قوله تعالى :**{فَأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ}**[٢٨] ، وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكًا بنحو قوله "تعالى": **{خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا}** [٢٩] ، وأجيب : بأن ثم في الآية كالواو[٣٠]. ونُقل عن الأخفش ت (٢١٥هـ) : أنها للترتيب دون التراخي من قولهم : أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب [٣١] . وبخلاف ذلك أنها في الأصل للمهلة والتراخي وتقع موقع الفاء لإفادة الترتيب على ما ورد آنفًا.

وفي تعليقه على قول الإمام الشافعي ، قال الماوردي :" قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى له بِشَاةٍ مِنْ مَالِهِ قِيلَ لِلْوَرَثَةِ أَعْطُوهُ أَوِ اشتروها له صغيرة كانت أو كبيرة ضائنة أو ماعزة ... الظَّاهِرُ من نَصِّ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ لَا يُعْطَى إِلَّا أُنْثَى لِأَنَّ الْهَاءَ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّأْنِيثِ" [٣٢] . وصورة ذلك وضع الهاء في العربية لأنها اختصت بالتأنيث ، وهي عند النحاة للتأنيث في الاستعمال النحوي أيضًا قال سيبويه ت (١٨٠هـ) : ما كانت فيه الهاء ، فقد ألحقوها في الاسم للتأنيث [٣٣] . وعندهم أيضًا أن الأصل في

الوضع والذي يكون للتأنيث التاء ولكن قيل : "وأَمّا التاءُ فتزاد عَلامَة للتأْنيث فِي قَائِمَة وَقَاعِدَة وَهَذِه التَّاء تبدل مِنْهَا الهاءُ فِي الْوَقْف" [٣٤] . وأنكر ابن الوراق ت (٣٨١هـ) كونها موضوعة للتأنيث ، فقال : " التَّاء أَنَّهَا الأَصْل فِي التَّأْنِيث، إِذْ لم نجد الْهَاء للتأنيث. فَإِن قَالَ قَائِل: قد وجدنَا الْهَاء تسْتَعْمل للتأنيث فِي قَوْله: هَذِه أُنْثَى؟

قيل لَهُ: لَيست الْهَاء عَلامَة للتأنيث، وَإِنَّمَا هِيَ بدل من يَاء، لأَنهم يَقُولُونَ: (هذي أمة الله) فالهاء بدل من الْيَاء الَّتِي فِي (هذي) ، فَدلَّ أَن الْهَاء لَيست عَلامَة للتأنيث" [٣٥] . ولا ننكر أن التاء هي الأصل في التأنيث ، ولكن في قائمة وقاعدة تقف العرب عليها بالهاء ، مما فيه دلالة واضحة على وضعها للتأنيث عند الوقف على رأي أوائل النحاة .

وفي موضع آخر من كتابه قال في حرفي الشرط (إذا ، وإن) : "لأنهما وإن كان حرفي شرط فإن مَوْضُوعَةٌ لِلشَّكِّ وَالتَّوَهُّمِ فَصَارَتْ بِالنَّفْيِ عَلَى التَّرَاخِي لتفيد بفوات الفعل يقيناً فذلك جُعِلَتْ عَلَى التَّرَاخِي، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْيَقِين"[٣٦] كما نقل الماوردي رأي المروزي [٣٧] عن الفرق بينهما، قائلًا : "وَهُوَ فَرْقُ أَبِي حَامِدٍ الْمَرْوَزِيِّ أَنَّ إذا موضوع لليقين والتحقيق ، وإن مَوْضِعٌ لِلشَّكِّ وَالتَّوَهُّمِ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا جَاءَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ جِئْتُكَ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ جَاءَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ جِئْتُكَ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ يَقِينٌ وَلَيْسَ بِمَشْكُوكٍ فِيهِ، وَيَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ جَاءَ الْمَطَرُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَقَمْتُ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا جَاءَ الْمَطَرُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَقَمْتُ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ الْمَطَرِ فِيهِ شَكٌّ وَتَوَهُّمٌ لَيْسَ بِيَقِينٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ: {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ} [٣٨]، لِأَنَّ تَكْوِيرَهَا يَقِينٌ، فَلَمَّا كَانَ إِذَا مُسْتَعْمَلًا فِي الْيَقِينِ وَالتَّحْقِيقِ، فَإِذَا مَضَى زَمَانُ الْمُكْنَةِ، اسْتَقَرَّ حُكْمُهُ، فَصَارَ عَلَى الْفَوْرِ، وَلَمَّا كَانَ إِنْ مُسْتَعْمَلًا فِي الشَّكِّ وَالتَّوَهُّمِ، لَمْ يَسْتَقِرَّ حُكْمُهُ إِلَّا بِالْفَوَاتِ، فَصَارَ عَلَى التَّرَاخِي" [٣٩] . والفكرة تقوم في كون (إن) الشرطية موضوعة للشك والتراخي ، و(إذا) في أصل الوضع تستعمل لليقين والتحقيق .

وهذا موضع خلاف بين النحاة، فقال الكوفيون إنها تقع في موضع (إذ ، وإذا) ، واستدلوا بقوله تعالى : **{وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا}** (٤٠) أي: وإذ كنتم في ريب . وخالفهم البصريون فقالوا : لا يجوز لأن "إن" الشرطية تفيد الشك، بخلاف "إذ"؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "إن قامت القيامة كان كذا" لما يقتضيه من معنى الشك، ولو قلت "إذ قامت القيامة" أو "إذا قامت القيامة" كان جائزًا؛ لأن إذ وإذا ليس فيهما معنى الشك، وإذا ثبت أن "إن" الشرطية فيها معنى الشك؛ فلا يجوز أن تكون موضعهما؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك(٤١) .

و(إذا) عكسها كما ذكرت آنفًا ، وقال المرادي ت (٧٤٩هـ) أيضًا : إذا تخالف إن الشرطية. وذلك لأن إذا لما تيقن وجوده أو رجح، بخلاف إن فإنها للمشكوك فيه(٤٢) .

وفي مسألة الطلاق ذكر الإمام الماوردي :" إذا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ أَوِ الْبِدْعَةِ. رَجَعَ إِلَى خِيَارِهِ لِيُوقِعَ مَا شَاءَ مِنْ طَلَاقِ السُّنَّةِ أَوِ الْبِدْعَةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ أَوْ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّخْيِيرِ" (٤٣) . وما يعنينا أن (أو) في أصل وضعها للتخيير على حد قوله ، وهي موضوعة لهذا المعنى في العربية ، قال المبرد ت(٢٨٥هـ) : (أو) للتخيير وتكون لأَحد الأَمرين عِنْد شكِّ المتكلّم أَو قَصْده أَحدَهما وَذَلِكَ قَوْلك أَتيت زيدا أَو عمرا وجاءَني رجل أَو امرأَةٌ هَذَا إِذا شكَّ فأَمَّا إِذا قصد فَقَوله كل السّمك أَو اشرب اللبنَ (٤٤) .

وورد عند بعضهم أنها لا تقتصر على التخيير بل تكون : للشك والابهام في الخبر كقولك : قام زيدٌ أو عمرو والمعنى أحدهما ، وللتفصيل كما في قوله تعالى : **{وَقَالُوا لن يدْخل الجنَّة إِلاَّ مَنْ كَانَ هودا أَو نَصَارَى}** (٤٥) أَي: قَالَت الْيَهُود لن يدْخل الجنَّة من إِلَّا من كَانَ هوداً وَقَالَت النَّصَارَى لن يدْخل الْجنَّة إِلَّا من كَانَ نَصَارَى ، والثالث التخيير كما في قوله تعالى : **{فكّفارته إِطْعَام عشرَة مَسَاكِين من أَوسط مَا تُطْعِمُونَ أهليكم أَو كسوتهم أَو تَحْرِير رَقَبَة}**(٤٦) بالخيار لهم(٤٧) . والظاهر أنها مشتركة لمعانٍ في الوضع أولها التخيير في التركيب النحوي ، حتى قيل : " مذهب الجمهور: أن "أو" لأحد الشيئين أو الأشياء، فإذا عطف بها في الطلب فهي للتخيير أو الإباحة، وإن عطف بها في الخبر فهي للشكّ أو الإبهام أو التقسيم"(٤٨).

وفي قول الشافعي : ((وَلَوْ قَالَ كُلَّمَا وَلَدْتِ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً فَوَلَدَتْ ثَلَاثًا فِي بَطْنٍ طُلِّقَتْ بِالْأَوَّلِ وَاحِدَةً وَبِالثَّانِي أُخْرَى وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّالِثِ) ، علق الإمام الماوردي على استعمال (كلّما) قائلًا :"كُلَّمَا مَوْضُوعَةٌ لِلتَّكْرَارِ. وَقَدْ تَكَرَّرَتْ صِفَةُ الطَّلَاقِ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَكَرَّرَ بِهَا وُقُوعُ الطَّلَاقِ" [٤٩] . وهو من الظروف التي وضعت للتكرار قال النحاس ت (٣٣٨هـ) :(كلما) جزئيين من (كُل) و(ما) للتكرار[٥٠] . وجاء في همع الهوامع عن ابن عصفور ت (٦٦٩هـ) : " كلما ظرف يَقْتَضِي التّكْرَار مركب من (كل) و (مَا) المصدرية أَو النكرَة الَّتِي بِمَعْنى وَقت وَمن هُنَا جاءتها الظَّرْفِيَّة كَقَوْلِه تَعَالَى:**{كلما رزقوا مِنْهَا من ثَمَرَة رزقا قَالُوا هَذَا الَّذِي رزقنا من قبل}**[٥١] " [٥٢] .

وفي بيان قول الإمام الشافعي : (أَنْ يَحْلِفَ لَيَقْضِيَنَّهُ حقه إلى رمضان) قال الماوردي : "وُضِعَ لِلْغَايَةِ وَالْحَرْفُ هُوَ " إِلَى "، فَيَكُونُ زَمَانُ بِرِّهِ مِنْ وَقْتِ يَمِينِهِ إِلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ لَيْلَةِ رَمَضَانَ كَمَا قَالَ تَعَالَى:**{ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}**[٥٣] فَكَانَ زَمَانُ الصِّيَامِ إِلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّيْلِ فَإِنْ لَمْ يَقْضِهِ حَقَّهُ حَتَّى دَخَلَ أَوَّلُ جُزْءٍ مِنْ لَيْلَةِ رَمَضَانَ حَنِثَ" ، أو تكون : إلى بمعنى (في) والمقصود إلى رمضان ، أي : في رمضان ؛ لأن هذه الحروف يقوم بعضها مقام بعض . أو إلى بمعنى (عند) ، فقال : " فَإِنْ حَلَفَ لَأَقْضِيَنَّكَ حَقَّكَ عِنْدَ رَمَضَانَ لَمْ يَبَرَّ بِقَضَائِهِ قَبْلَ رَمَضَانَ، لِأَنَّ كَلِمَةَ عِنْدَ مَوْضُوعَةٌ لِلْمُقَارَبَةِ" [٥٤] .

والأمر بين (إلى) التي وضعت للغاية على حد قوله ، وعند النحاة : إلى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان ودلالة ذلك الزمان قوله تعالى : **{ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}**[٥٥] ، وفي المكان قولع تعالى : **{مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى }**[٥٦] وهذا معناها [٥٧] .

وأما (عند) فقد ذكر الإمام الماوردي أنها موضوعة للمقاربة ، وذكر المبرد: أنها ظرف لا يغادر الظرفية ، و(خلف ودون وفوق وعند) ذاك لأنك أردت أن تقرب ما بينهما وتقلله ، فإن قلت : (هو عند زيدٍ ، وعندي زيد) قد بلغت غاية التقريب[٥٨] . وتكون : "ظرف مكان، تقول: (كُنْتُ عِنْدَ زَيْدٍ) ؛ وقد تكون ظرف زمان، كقولك: (كان هذا عند انتصاف النّهار)" [٥٩] .

وقال أيضًا في موضع آخر من كتابه : "(مَتَى) مَوْضُوعَةٌ لِلزَّمَانِ، فَاسْتَوَى فِيهَا جَمِيعُ الْأَزْمَانِ" [٦٠] . وهي عند النحاة بهذه الصورة :"الْحرف مَتى وَلَا تقع إِلَّا للزمان نَحْو مَتى تأتني آتِك وَمَتى خرجْ زيد فِي الِاسْتِفْهَام فجواب هَذَا يَوْم الْجُمُعَة وَمَا أشبهه"[٦١] .

وأشار الماوردي في موضع آخر من كتابه :" لَفْظَةَ (مِنْ) مَوْضُوعَةٌ لِلتَّبْعِيضِ" [٦٢] . ولا تخرج عن هذه الصورة عند النحاة قال ابن السراج ت (٣١٦هـ) : " تكون للتبعيض نحو قولك: هذا من الثوب. وهذا منهم تقول: أخذت ماله، ثم تقول: أخذت من ماله فقد دلت على البعض" [٦٣] . ولكن لا يقتصر معنى الوضع فيها على التبعيض ، ولكن تخرج لمعان أخرى منها : انتهاء الغاية كقولك : مَرَرْت من الْكُوفَة إِلَى الْبَصْرَة ، وللتبين كقوله تعالى : **{فَاجْتَنبُوا الرجس من الْأَوْثَان}**[٦٤] ، ونفي الجنس كقولك : مَا جَاءَنِي من رجل مضافا للتبعيض[٦٥] . وهذا ملخص مختصر عن الحروف والظروف عند الماوردي في كتابه .

المبحث الثاني

الموضوع والمأخوذ

في اللفظ عند الإمام الماوردي

وينحسر هذا المبحث في الحديث عن الأسماء التي وضعت لمعان، أو أخذت من أخرى لتحقيق معان جديدة لإثراء اللغة ، وعلى النحو الآتي :

أولًا : الألفاظ الموضوعة :

أ . المضمر والمشتق :

ما برز من تلك الأسماء المضمرة في الحاوي الكبير ما ذكر الإمام الماوردي في قوله : "هذه وَهَذَا كَلِمَةٌ مَوْضُوعَةٌ فِي اللُّغَةِ إِشَارَةً إلى حاضر معين كما أن ذلك إِشَارَةٌ إِلَى غَائِبٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ " [٦٦] . ومحتوى ذلك فيما وضع من الاسماء المضمرة للإشارة نحو (هذه ، وهذا) للقريب ، و(ذلك) للبعيد .

وعند النحاة هذه الأسماء تختلف التسمية بها فعند البصريين (الأسماء المضمرة والمبهمة) ، وعند الكوفيين (أسماء المثل) ، وهي كثيرة فإن كان مفردًا قريبًا فله "ذا" في التذكير "، وإن كان مثنى قريبًا فله في التذكير "ذان" –رفعًا– و"ذين" جرًّا ونصبًا. وفي التأنيث "تان" –رفعًا– و"تين" جرًّا ونصبًا. وإن كان جمعًا قريبًا فله في التذكير، والتأنيث "أولاء" – بالمد على لغة أهل الحجاز، وبالقصر على لغة بني تميم. ولك أن تذكر قبل كل مثال منها "ها" التنبيه نحو: "هذا:" و"هذه" و"هذان" و"هاتان" و"هؤلاء" إذا كان المشار إليه للقريب حقيقية، وما يدل على حال المخاطب بما يدل عليه إذا كان اسمًا نحو: "ذلك" و"تلك" و"ذلكما" و"ذلكم " و"ذلكن" و"ذاك" و"ذاكما" و"ذاكم" و"وتيك" و"تيكما" و"تيكن" ولا تفاوت بينهما في البعد [٦٧] .

وعموم أسماء الاشارة كما يرى بعضهم أنها إيماء وإشارة الى مذكور ، والعامل فيها فعل مضمر تقديره (أنظر) وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ ، لدلالة التوجه إليه من المتكلم بوجهة نحوها، كقوله تعالى : **{وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}**[٦٨] ، وهذا أقوى في الدلالة [٦٩] . وحاصل ذلك أن المضمرات التي ذكرها موضوعة في اللغة كما نبه في قوله آنفًا .

وأما في الاسم المشتق فقد ذكر الماوردي تعقيبًا على حديث الرسول (صلى الله عيه وسلم) في قوله : **(صلاةُ الْجَمَاعَةِ أفضلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ)** [٧٠] ، فقال :" وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ أَنَّ لَفْظَةَ أَفْضَلَ مَوْضُوعَةٌ لِلِاشْتِرَاكِ فِيمَا لِأَحَدِهِمَا " [٧١] ، وفي موضع آخر قال : "أَنَّ لَفْظَةَ " أَحَقُّ " مَوْضُوعَةٌ فِي اللُّغَةِ لِلِاشْتِرَاكِ فِي الْمُسْتَحَقِّ إِذَا كَانَ حق أحدها فِيهِ أَغْلَبَ كَمَا يُقَالُ زَيْدٌ أَعْلَمُ مِنْ عَمْرٍو إِذَا كَانَا عَالِمَيْنِ، وَأَحَدُهُمَا أَفْضَلُ وَأَعْلَمُ" [٧٢] .

وما يكون على وزن (أفعل) للتفضيل ، قيل :" إن (أفعل) يَقع على وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن يكون نعتا قَائِما في المنعوت، نَحْو: أَحْمَر، وأصفر، وأعور وَالْوَجْه الآخر: أَن يكون للتفضيل، نَحْو: هَذَا أفضل من زيد" [٧٣] . وهذا مما يُبنى من الفعل الثلاثي على وزن (أفعل) فهي موضوعة للتفضيل بين شيئين [٧٤] .

وأما في (أحق) فقد نبه النحاة : أنه شذ بناؤه من اسم عين نحو: هو أحنك البعيرين، بنوه من الحنك، وهو اسم عين، وأيضًا شذ بناؤه من وصف لا فعل له كلفظ (أحق ، وألص) ؛ لأن الأول من (حقيق) ، والثاني من (لص) [٧٥] . والظاهر أنه ولو أستعمل لبيان الاشتراك في المستحق ؛ ولكن هو من الشاذ عندهم لوقوعه من وصف لا فعل له .

ب : الاسم لمعنى :

هو ما وضع لمعنى في اللغة في الاستعمال المعجمي ، وقد وردت في الحاوي الكبير مجموعة من الألفاظ الموضوعة لمعنى ، قال الماوردي : " فَأَمَّا الْيَتَامَى فَهُمُ الَّذِينَ مَاتَ آبَاؤُهُمْ وَإِنْ بَقِيَتْ أمهاتهم فيكون اليتيم بِمَوْتِ الْآبَاءِ دُونَ الْأُمَّهَاتِ لِاخْتِصَاصِ الْآبَاءِ بِالنَّسَبِ فَاخْتُصُّوا بِالْيُتْمِ، وَسُمُّوا بِذَلِكَ لُغَةً لِتَفَرُّدِهِمْ بِمَوْتِ الْآبَاءِ دُونَ الْأُمَّهَاتِ ... واسْمَ الْيَتِيمِ فِي اللُّغَةِ مَوْضُوعٌ لِمَنْ كَانَ مُتَضَعِّفًا مَحْرُومًا" [٧٦] .

واليتيم في اللغة بمعنى الضعيف المحروم [٧٧] ، قال أمية بن أبي الصلت[٧٨] :

ودَفْع الضَّعِيفِ وأَكل الْيَتِيمِ ونَهْك الحُدود، فكلٌّ حَرِم .

وحكى الأزهري ت(٣٧٠هـ) : "اليَتيمُ الَّذِي مَاتَ أَبوهُ فَهُوَ يتيمٌ حَتَّى يَبْلُغَ، فَإِذا بَلَغَ زَالَ عَنهُ اسْم اليَتيم، واليَتيمُ من قبل الْأَب فِي بني آدم " [٧٩] . وهذا معنى الوضع فيه .

وقال أيضًا فيما وضع لمعنى : " والقرء اسم وضع لمعنى فلما كان الحيض دماً يرخيه الرحم فيخرج، والطهر دماً يحتبس فلا يخرج كان معروفاً من لسان العرب أن القرء الحبس " [٨٠] . وهذا مما وضع لمعنى بين (القرء ، والطهر) الذي فرق بينهما في المعنى ، وظاهره خلاف بين اللغويين في وضع اللفظ حكاه الأصمعي ت (٢١٦هـ) فقال : " الْقُرْء عِنْد أهل الْمَدِينَة الطُّهْر وَعند أهل الْعرَاق الْحيض"

[٨١] . وقيل : والمعنى ينسحب الى الحيض والطهر معًا ؛ ولأن القَرْء اجْتِمَاع الدَّم فِي الرَّحم، وَذَلِكَ إِنَّمَا يكون فِي الطُّهر[٨٢] ، وهما بمعنى واحد على هذا القول ، وأوضح الخلاف ابن فارس ت(٣٩٥هـ) قائلًا : "ويقال: القرء: هو الطهر ... وقوم يذهبون إلى أن القرء الحيض"[٨٣] .

وفي موضع آخر في البيع ، قال : " الِافْتِرَاقُ: فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِقَطْعِ الْخِيَارِ، وَلُزُومِ الْبَيْعِ" [٨٤] واللفظ في أصل الاستعمال بهذه الصورة ، قال أبو منصور الأزهري ت(٣٧٠هـ) : " وهو أن يعقد المتبايعان بيعا صحيحا ثم يخير أحدهما صاحبه قبل افتراقهما فيقول له اختر انفاذ البيع أو رده فان لم يختر رده بعد هذا التخيير فقد وجب البيع وان لم يتفرقا " [٨٥] .

وجاء في لسان العرب أيضًا : " عْلَم أَن الْمُشْتَرِيَ مَا لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ قَبُولُ الْبَيْعِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ، وَكَذَلِكَ الْبَائِعُ خيارُه ثابتٌ فِي مِلْكِهِ قَبْلَ عَقْدِ الْبَيْعِ " [٨٦] .

ووردت عند الإمام الماوردي عدة ألفاظ في المعنى اللغوي دون لفظ (موضوع) أو (موضوعة) ، وقد زخر الحاوي الكبير بها من ذلك على سبيل المثال ، قوله : "السُّكُوتُ، وهو في اللغة: الإمساك" [٨٧] . ومنه قوله: "وَالتَّيَمُّمُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْقَصْدُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **{وَلاَ تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ}** [٨٨] أَيْ: وَلَا تَقْصِدُوا " [٨٩] . وأيضًا في قوله : "وَالصَّعِيدُ اسْمٌ لِلتُّرَابِ فِي اللُّغَةِ " [٩٠] . وقوله :" الزَّكَاةُ فِي اللُّغَةِ فَهِيَ النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ يُقَالُ: زَكَا الْمَالُ إِذَا نَمَا وَزَادَ، وَزَكَا الزرع إذا زاد ربعه ويقال: رجل زاك، إذا كان كثير الخير والمعروف، قال الله تعالى: **{قَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ }**[٩١] " [٩٢] . والأمثلة كثيرة في كتابه ما قدمت أنموذجًا للفظ الموضوع لمعناه اللغوي الاستعمالي في أصل اللغة على حد قول الإمام الماوردي .

ثانيًا : الألفاظ المأخوذة :

وصورة اللفظ المأخوذ يتحقق بالرجوع الى اللفظ الأول واشتقاقه منه ، وقد تضمن الحاوي الكبيرة الكثير من هذه الأمثلة منها ما نقله الإمام الماوردي عن اللغويين ، كقوله : " قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ:

السِّوَاكُ مَأْخُوذٌ مِنَ الِاضْطِرَابِ وَالتَّحَرُّكِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: تَسَاوَكَتِ الْإِبِلُ، إِذَا اضْطَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا مِنَ الْهُزَالِ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٩٣) :

إِلَى اللَّهِ أشكوا مَا أَرَى بِجِيَادِنَا تَسَاوَكُ هَزْلَى مُخُّهُنَّ قَلِيلُ (٩٤).

وقال الخليل الفراهيدي في معجمه نقول : " ساك فاه بالسِّواك وبالمِسواك، يَسُوكُ سوكاً. واستاك، بغير ذكر الفم. والسِّواكُ يؤنث وهي مطهرة للفم أي: تطهره. وتقول: جاءت الغنم تَساوَكُ هزالاً، أي: ما تحرك رءوسها" (٩٥) . مضافًا لذلك ذكر ابن فارس : " السواك معروف . وهو من تساوكت الإبل، إذا اضطربت أعناقها من الهزال. وناس يقولون: جاءت الإبل ما تساوك هزالا، أي: ما تحرك رؤوسها "(٩٦). ونقل عن ابن دريد ت(٣٢١هـ) : "سُكْتُ الشيءَ أسوكه سَوْكاً، إذا دلكته، وَمِنْه اشتقاق المِسواك، وَهُوَ مِفعال " (٩٧) . ومعنى الخليل أدق في تحرك رؤوس الأبل التي أشتق منها حركة ولفظ المسواك .

وفي لفظ (المعدن) قال الماوردي : " أَمَّا الْمَعْدِنُ فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ عَدَنَ الشَّيْءَ فِي الْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ فِيهِ وَالْعَدْنُ الْإِقَامَةُ وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُ التَّأْوِيلِ فِي قَوْله تَعَالَى: **{جَنَّاتِ عَدْنٍ}**(٩٨) جَنَّاتِ إِقَامَةٍ وَقِيلَ: فِي الْبَلَدِ الْمَنْسُوبِ إِلَى عَدَنَ إِنَّهُ سُمِّيَ " (٩٩) .

وهو بذات الاشتقاق عند اللغويين ، قال ابن دريد :" وعَدَنَ الرجلُ بِالْمَكَانِ يعدِن ويعدُن عَدْناً وعُدوناً فَهُوَ عادن، إذا أَقَامَ بِهِ، وَمِنْه اشتقاق المَعْدِن. وعَدَن أبْيَنَ نُسب الى أبْيَنَ، وَهُوَ رجل من حِمير، لِأَنَّهُ عَدَنَ بهَا أَي أَقَامَ بهَا ، وجنة عَدْنٍ، أَي دَار مُقام" (١٠٠) .

وقال أبو بكر الأنباري ت(٣٢٨هـ): هو مأخوذ على الأغلب من : قد عدن الرجل في الموضع: إذا أقام فيه. ومن ذلك المعدن و {جنّات عدنٍ}" (١٠١) . وعليه أن المعدن أما من الاقامة في المكان ، أو أسم رجل من حمير ، أو من النسبة الى البلد ، والأقرب الى ذلك إذا صلح في المكان وَهُوَ الْمَكَان الَّذِي يثبت فِيهِ النَّاس وَلَا يتحوّلون عَنهُ شتاءً وَلَا صيفاً (١٠٢) .

وتعقيبًا على حديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ " وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ "[١٠٣] . قال الإمام الماوردي : " الرِّكَازُ فَهُوَ: مَا دَفَنَهُ آدَمِيٌّ فِي أَرْضٍ فَعَثَرَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ. رَكَزْتُ الرُّمْحَ فِي الْأَرْضِ إِذَا غَرَسْتُهُ" [١٠٤] .

وعند اللغويين (الركاز) : الكنز المدفون في الأرض من رَكَزْتُ الرمحَ أركُزه وأركِزه رَكْزاً، إذا أثبتّه فِي الأَرْض[١٠٥] . ووقع الخلاف في استعمال اللفظ فعند أهل العراق هو الكنز الذي يشمل المعادن كلها والأموال المدفونة ، أما أهل الحجاز إِنَّمَا الرِّكَاز المَال المدفون خَاصَّة مِمَّا كنزه بَنو آدم قبل الْإِسْلَام فَأَما الْمَعَادِن فَلَيْسَتْ بركاز وَإِنَّمَا فِيهَا مثل مَا فِي أَمْوَال الْمُسلمين [١٠٦] . وغاية اللفظ مأخوذ من الركز في الأرض وما دفن فيها ومنه أشتق .

وقال الإمام الماوردي في موضع اشتقاق اللفظ أيضًا : "رَمَضَانَ مَأْخُوذٌ مِنَ الرَّمْضَاءِ، وَهُوَ شِدَّةُ الْحَرِّ لِأَنَّهُ حِينَ فُرِضَ وَافَقَ شِدَّةَ الْحَرِّ وَقَدْ رَوَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " إِنَّمَا سُمِّيَ رَمَضَانُ لِأَنَّهُ يَرْمِضُ الذُّنُوبَ " [١٠٧] أَيْ: يَحْرِقُهَا وَيَذْهَبُ بِهَا" [١٠٨] . وسبب التسمية مأخوذة من شدة الحر، وهو من احراق الرمضاء الحر الشديد ، أو حر الحجارة من شدة حر الشمس ، وذكر اللغويون : إنَّهم لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سمَّوها بالأزمنة التي وقعتْ فيها، فوافق هذا الشهر أيام رَمْضِ الحرّ، فسمّي بذلك [١٠٩] .

وفي تضارب أخذ الاشتقاق من معنين قال الماوردي : " أَمَّا التَّسَرِّي فَهُوَ الِاسْتِمْتَاعُ بِالْأَمَةِ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى إِذَا كانت من ذوات المتع سُرِّيَّةً وَفِي تَسْمِيَتِهَا بِذَلِكَ تَأْوِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ السُّرِّ وَهُوَ الْجِمَاعُ، لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ من الاستمتاع.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ السُّرُورِ، لِأَنَّهَا تُسِرُّ الْمُسْتَمْتِعَ بِهَا " [١١٠] .

وفي اللغة الأصل في اشتقاقه السرية قال الأصمعي : "وأصله تسررت من السِّرّ وَهُوَ النِّكَاح. قَالَ الله جلّ وَعز: **{وَلَكِن لَا تواعدوهن سرا}** [١١١] . أَي: نِكَاحا " [١١٢] . و(التَّسري والتَّسرر) : الأمر الخفي في لغتهم [١١٣]. وهو الأصل في اشتقاقه من تسررت من السرّ . وهذا موجز مختصر عن

الألفاظ المأخوذة من غيرها عند الإمام الماوردي في كتابه [١١٤] ، مضافًا الى أنها كثيرة مثلت لها للإبانة والايضاح .

خلاصة :

بعد هذه الوقفة على الموضوع والمأخوذ من اللفظ عند الأمام الماوردي في كتابه الحاوي الكبير توصلت من خلالها الى مجموعة من النتائج ، وعلى النحو الآتي :

١- أهمية دراسة اللغة في كتب الفقه والأصول والتفسير لما لها من قيمة علمية ولغوية مضافة الى قيمتها في التخصص الدقيق .

٢- بينت الدراسة المقدرة الفذة للإمام الماوردي في الجوانب اللغوية عبر تفسير النص الفقهي للإمام الشافعي بصورة عامة .

٣- كشفت الدراسة تناول الإمام الماوردي لمسائل متنوعة في الجانب النحوية من الحروف والظروف ، مضافًا الى الجانب اللغوية وذلك ببيان معنى اللفظ .

٤- بيان الألفاظ المشتقة بلفظ (المأخوذ) في اللغة وبيانها بالنقل عن علماء اللغة ، أو بعبارة (اللفظ مأخوذ) .

الهوامش:

[١] ينظر : طبقات الفقهاء(الشيرازي) : ١٣١ .

[٢] ينظر : سير اعلام النبلاء (الذهبي) : ١٣ / ٣١١- ٣١٢

[٣] وفيات الاعيان (ابن خلكان) : ٢٨٢/٣ – ٢٨٣ .

[٤] ينظر : سير أعلام النبلاء (الذهبي) : ١٣ / ٣١١

[٥] ينظر : الوافي بالوفيات (الصفدي) : ٢٩٨/٢١ .

[٦] ينظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ابن قيماز الذهبي) :١٥٥/٣ . وطبقات الشافعيين (أبو الفداء) :٤١٩ .

[٧] ينظر : طبقات المفسرين (السيوطي) : ٨٤ .

[٨] ينظر : طبقات الشافعيين : ٤١٩ .

(٩) ينظر : المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث (رمضان) : ١٢١ .

(١٠) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (السيوطي) : ١/ ٣٤ .

(١١) ينظر : اللغة معناها ومبناها (تمام حسان) : ١٩

(١٢) ينظر : المزهر في علوم العربية : ٣٧/١ .

(١٣) ينظر : المزهر في علوم العربية : ٣٨/١ .

(١٤) ينظر : قواعد المطارحة في النحو (ابن إياز) : ١٨٨ .

(١٥) تاج العروس من جواهر القاموس (الزبيدي) : ٥٢٣/٢٥ (شقق)

(١٦) التعريفات (الجرجاني) : ٢٧ .

(١٧) الكليات (البغوي) : ١١٧ .

(١٨) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (نكري) : ٨٣ .

(١٩) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٣١٢ .

(٢٠) الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي (الماوردي) : ٨٩/١ .

(٢١) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني (المرادي) : ٣٩٧ .

(٢٢) الانبياء : الآية / ١٠٨ .

(٢٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤١٨/١ .

(٢٤) الحاوي الكبير : ٥٦/٧

(٢٥) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (العلائي) : ٩٥ .

(٢٦) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه : ٥٩ .

(٢٧) اللمحة في شرح الملحة (ابن الصائغ) : ٦٩٣/٢ .

(٢٨) عبس : الآية : ٢١-٢٢

(٢٩) الزمر : الآية /٦ .

(٣٠) ينظر : شرح التصريح على التوضيح (الأزهري) :١٦٤/٢ .

(٣١) المصدر السابق .

(٣٢) الحاوي الكبير : ٢٣٣/٨.

(٣٣) ينظر : الكتاب (سيبويه) : ٤٥٥/٣ .

(٣٤) المقتضب (المبرد) : ٦٠/١ .

(٣٥) علل النحو (ابن الوراق) : ١٧٠

(٣٦) الحاوي الكبير : ٤٢/١٠

(٣٧) هو أحمد بن الحسين بن علي ، المعروف بأبي حامد المروزي ، كانَ أحد العباد المجتهدين والعلماء المتقنين، حافظا للحديث بصيرا بالأثر، نقل عنه علماء التفسير والفقه والأصول ، توفي سنة (٣٧٧هـ) ، ينظر : تأريخ بغداد (البغدادي) : ١٧٢/٥ .

(٣٨) التكوير : الآية / ١

(٣٩) الحاوي الكبير : ٢١٠/١٠ .

(٤٠) البقرة : الآية /٢٣

(٤١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥١٨

(٤٢) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٦٧ .

(٤٣) الحاوي الكبير : ١٣١/١٠ .

(٤٤) ينظر : المقتضب (المبرد) : ١٠/١-١١

(٤٥) البقرة : الآية /١١١ .

(٤٦) المائدة : الآية /٨٩ .

(٤٧) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (العكبري) : ٤٢٢/١-٤٢٣ .

(٤٨) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (المرادي) : ١٠١١/٢ .

(٤٩) الحاوي الكبير : ٢٥٣/١٠ .

(٥٠) ينظر : عمدة الكاتب (النحاس) :١٨٥ .

(٥١) البقرة : الآية / ٢٥ .

(٥٢) وليس في كتبه، وهو في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (السيوطي) : ٦٠٠/٢ .

(٥٣) البقرة : الآية / ١٨٧ .

(٥٤) المسألة في الحاوي الكبير : ٣٧٣/١٥ .

(٥٥) البقرة : الآية /١٨٧ .

(٥٦) الاسراء : الآية / ١

(٥٧) ينظر : شرح شذور الذهب (الجوجري) : ٥٤٦/٢

(٥٨) ينظر : المقتضب :٢/ ٢٧١ .

(٥٩) اللمحة في شرح الملحة (ابن الصائغ) : ٢٨١/١ .

(٦٠) الحاوي الكبير : ١٠٧/١٨ .

(٦١) المقتضب : ٥٣/٢ .

(٦٢) الحاوي الكبير : ٣٠٥/١٨ .

(٦٣) الأصول في النحو (ابن السراج) : ٤٠٩/١.

(٦٤) الحج : الآية / ٣٠ .

(٦٥) ينظر : علل النحو (ابن الوراق) : ٢٠٨-٢٠٩ .

(٦٦) الحاوي الكبير : ٩/١ .

(٦٧) ينظر : إسفار الفصيح (الهروي) : ٢١٤/١ . وشرح الكافية الشافية (ابن مالك) :٣١٦/١ .

(٦٨) هود : الآية /٧٢

(٦٩) ينظر : نتائج الفكر(السهيلي) : ١٧٩ .

(٧٠) الحديث في : صحيح البخاري ١٣١/١ برقم (٦٤٥) ، بلفظ : (صلاة الفرد تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة).

(٧١) الحاوي الكبير : ٢٩٨/٢ .

(٧٢) الحاوي الكبير : ٤٣/٩ .

(٧٣) المقتضب (المبرد) : ٢٤٥/٣ .

(٧٤) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :١٧٤/٣ .

(٧٥) ينظر : شرح التصريح (الأزهري) : ٩٣/٢ .

(٧٦) الحاوي الكبير : ٤٣٧/٨ .

(٧٧) ينظر : لسان العرب : ٢١٦/١١ (يتم)

(٧٨) ديوان أمية بن أبي الصلت : ٥٦ .

(٧٩) تهذيب اللغة (الأزهري): ٢٤١/١٤ (يتم)

(٨٠) الحاوي الكبير : ١٦٤/١١ .

(٨١) اتفاق المباني وافتراق المعاني (الدقيقي) : ١٩٩ .

(٨٢) ينظر : تهذيب اللغة : ٢١٠/٩ (قرء)

(٨٣) مجمل اللغة (ابن فارس) : ٧٥٠/١ (قرء)

(٨٤) الحاوي الكبير : ٤٤/٥ .

(٨٥) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (الأزهري) : ١٣١ .

(٨٦) لسان العرب : ٣٠٠/١٠ (فرق)

(٨٧)الحاوي الكبير: ٨٥/١ .

(٨٨) البقرة : الآية /٢٦٧ .

(٨٩) الحاوي الكبير: ٢٣٣/١ .

(٩٠) المصدر نفسه : ٢٣٧/١ .

(٩١) الكهف : الآية / ٧٤ .

(٩٢) الحاوي الكبير: ٧١/٣ .

(٩٣) البيت في مجموع ديوانه : ٥٩ (د. أحمد علي دهمان)

(٩٤) الحاوي الكبير: ٨٥/١ .

(٩٥) العين (الفراهيدي) :٣٩٢/٥ (سوك)

(٩٦) مجمل اللغة (ابن فارس) : ٤٧٩/١ (سوك)

(٩٧) جمهرة اللغة (ابن دريد) : ٨٥٧/٢ (سكو)

(٩٨) التوبة : الآية / ٧٢ .

(٩٩) الحاوي الكبير : ٣٣٣/٣ .

(١٠٠) جمهرة اللغة (ابن دريد) : ٦٦٥/٢ (دعن)

(١٠١) ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس : ١٢٦/٢ .

(١٠٢) ينظر : تهذيب اللغة (الأزهري) : ١٩٢/٢ (عدن)

(١٠٣) الحديث في صحيح البخاري : ١٣٠/٢ برقم (١٤٩٩)

(١٠٤) الحاوي الكبير : ٣٤٠/٣ .

(١٠٥) ينظر : جمهرة اللغة (ابن دريد) : ٧٠٨/٢ (رزك)

(١٠٦) ينظر : غريب الحديث (القاسم بن سلام الجمحي) : ٢٨٤/١ .

(١٠٧) لم أقف عليه في متون الحديث ، وما ورد من رواية أنس بن مالك في رمضان قال : (سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ) ، ينظر: صحيح مسلم : ٧٨٧/٢ برقم (٩٨)

(١٠٨) الحاوي الكبير : ٣٩٦/٣ .

(١٠٩) ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (الجوهري) : ١٠٨١/٣ (رمض) ، مجمل اللغة (ابن فارس) : ٣٩٩/١ (رمض) .

(١١٠) الحاوي الكبير : ١٨٨/٩ .

(١١١) البقرة : الآية / ٢٣٥ .

(١١٢) غريب الحديث (ابن قتيبة) : ٤٧١/٢ .

(١١٣) ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس (الزبيدي) : ١٢/ ١٩ (سرر)

(١١٤) ينظر : الحاوي الكبير : ٣٧٠/٤ (الهدي) ، ١٢٠/٧ (الغلة) ، ١٠٠/٩ (الكفاءة) ، ٣٢٣/٩ (الشغار) ، ١١٣/١٠(الطلاق) ، ٤١٠/١١ (الخُنثى) ، ١٥٠/١٢ (الحارصة) ، ١٣ /٣٨١ (السكر) ، ١٢٣/١٤ (البعل) ، ٦٨/١٥ (صوافي) ، ٢١٢/١٥ (خواصر) ، ٥٢/١٦ (التقليد) ، ٧٥/١٦ (النسخ) ، ٣٧/١٧ (القرعة).

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١- قواعد المطارحة في النحو ، جمال الدين الحسين بن إياز ت(٦٨١هـ) تحقيق : د. ياسين أبو الهيجا ، د. شريف عبد الكريم النجار ، دار الأمل – أربد – الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٣هـ.

٢- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني ت(٨١٦هـ) ، تحقيق : مجموعة من العلماء ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٩٨٣م .

٣- الكليات ، أيوب بن موسى الكفوي ت (١٠٩٤هـ) ، تحقيق : عدنان درويش ، محمد العربي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٧٧ م .

٤- طبقات المفسرين ، أبي بكر جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبة – القاهرة ، ط١ ، ١٣٩٦هـ .

٥- المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٧م .

٦- المزهر في علوم اللغة ، أبي بكر جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) ، تحقيق : فؤاد منصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .

٧- اللغة معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، عالم الكتب – بيروت ، ط٥ ، ٢٠٠٦م .

٨- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين بن قيماز الذهبي ت (٧٤٨هـ) ، دار الحديث – القاهرة ، ط١، ٢٠٠٦ .

٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين بن قيماز الذهبي ت (٧٤٨هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة – بيروت ، ط١ ، ١٩٦٣م.

١٠- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين أبيك الصفدي ت (٧٦٤هـ) ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ٢٠٠٠م .

١١- طبقات الفقهاء ، أبو اسحاق بن علي الشيرازي ت (٤٧٦هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الرائد العربي – بيروت ، ط١ ، ١٩٧٠م .

١٢- وفيات الأعيان ، أحمد بن محمد بن خلكان ت (٦٨١هـ) ، تحقيق : احسان عباس ، دار صادر – بيروت ، ١٩٧١م .

١٣- طبقات الشافعيين ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي ت (٧٧٤هـ) ،تحقيق : د. أحمد عمر هاشم ، و د. محمد عزب ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، ١٩٩٣م .

١٤- غريب الحديث ، القاسم بن سلام الهروي البغدادي ت (٢٢٤هـ) ، تحقيق : د. محمد عبد المعيد ، دار المعارف العثمانية – حيدر آباد ، ط١ ، ١٩٦٤م .

١٥- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ت (٢٦١هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، (د.ط.ت) .

١٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري ت (٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٧م .

١٧- غريب الحديث ، مسلم بن قتيبة الدينوري ت (٢٧٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ، ط١ ، ١٣٧٩هـ.

١٨- الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي ، علي بن محمد الماوردي ت (٤٥٠هـ) ، تحقيق : علي محمد عوض ، وعادل أحمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

١٩- الجنى الداني في حروف المعاني ، محمد بدر الدين المرادي ت(٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .

٢٠- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، صلاح الدين خليل العلائي ت (٧٦١هـ) ، تحقيق :حسن موسى الشاعر ، دار البشير –عمان – الأردن ، ط١، ١٩٩٠م.

٢١- الكتاب ، عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه ت (١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ،١٩٨٨م .

٢٢- اللمحة في شرح الملحة ، محمد بن حسن ابن الصائغ ت (٧٢٠هـ) ، تحقيق :إبراهيم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي – الجامعة الإسلامية – السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٤هـ .

٢٣- ديوان أبي داود الأيادي ، جمع : أنوار محمود الصالحي ، د. أحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء – سوريا ، ط١ ، ٢٠١٠م .

٢٤- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري ت (٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٢٥- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ت (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب – بيروت ، (د.ط.ت) .

٢٦- علل النحو ، محمد بن عبد الله الوراق ت (٣٨١هـ) ، تحقيق : د. محمد جاسم الدرويش ، مكتبة الرشيد – السعودية ، ط١ ،١٩٩٩م .

٢٧- تأريخ بغداد ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت(٤٦٣هـ) ، تحقيق : د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

٢٨- الانصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن أبو البركات الأنباري ت (٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

٢٩- اللباب في علل البناء والإعراب ، عبد الله بن الحسين العكبري ت (٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الله النبهان ، دار الفكر – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥ .

٣٠- توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك ، محمد بدر الدين المرادي ت(٧٤٩هـ) ،تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

٣١- عمدة الكاتب ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ت(٣٣٨هـ) ، تحقيق : بسام عبد الوهاب ، دار ابن حزم ، ط١ ،٢٠٠٤م .

٣٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة الوقفية – مصر ، (د.ط.ت) .

٣٣- شرح شذور الذهب ، شمس الدين محمد الجوجري ت(٨٨٩هـ) ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي – المدينة المنورة – السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٤م .

٣٤- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج ت (٣١٦هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، (د.ت.ط) .

٣٥- إسفار الفصيح ، محمد بن علي أبو سهل الهروي ت(٤٣٣هـ) ، تحقيق : أحمد سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي – المدينة المنورة – السعودية ، ط١ ، ١٤٢٠هـ.

٣٦- شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك ت (٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١ ، (د.ت) .

٣٧- نتائج الفكر ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ت(٥٨١هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .

٣٨- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ) ، تحقيق : محمد زهير الناصر ، دار طوق النجاة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ.

٣٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ت(٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث –القاهرة ، ط٢٠ ، ١٩٨٠م .

٤٠- لسان العرب ، محمد بن مكرم ابن منظور ت (٧١١هـ) ، دار صادر – بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤هـ.

٤١- ديوان أمية بن أبي الصلت ، المطبعة الوطنية – بيروت ، ط١ ، ١٩٣٤م .

٤٢- اتفاق المباني وافتراق المعاني ، سليمان بن بنين الدقيقي ت (٦١٣هـ) ، تحقيق : يحيى عبد الرؤوف جبر ، دار عمار – الأردن ، ط١ ، ١٩٨٥م .

٤٣- الزاهر في ألفاظ الشافعي ، محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري ت(٣٧٠هـ) ، تحقيق : مسعد السعدي ، دار الطلائع – بيروت ، (د.ط.ت) .

٤٤- مجموع ديوان عبد الله بن الحر الجعفي ، جمع وطباعة اتحاد الكتاب العربي – دمشق – سوريا ، ٢٠٠٢م .

٤٥- الزاهر في معاني كلمات الناس ، محمد بن قاسم أبو بكر الأنباري ت (٣٢٨هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .

٤٦- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن عبد الرزاق الزبيدي ت(١٢٠٥هـ) ، مجموعة من المحققين ، دار الهداية – السعودية ، (د.ط.ت) .

٤٧- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الأزهري ت (٣٧٠هـ) ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،ط١ ، ٢٠٠١م .

٤٨- جمهرة اللغة ، محمد بن الحسن بن دريد ت (٣٢١) ، تحقيق : محمد منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .

٤٩- مجمل اللغة ، أحمد بن فارس ت(٣٩٥هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م.

٥٠- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (١٧٠هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال – بيروت ، (د.ط.ت).